

«اليوم نوجه طاقاتنا نحو التحضير لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيضع على عاتقه صياغة منظومة الحكم الجديد من خلال صياغة دستور جديد، واختيار نظام الحكم، وتعديل قانون الانتخابات، والبحث عن حلول للأزمات في الجنوب وصعدة».

عبدربه منصور هادي
رئيس الجمهورية
الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام



الأثنين : 5 / 11 / 2012م
الموافق : 20 / ذي الحجة / 1433هـ
العدد: (1634)



اللجنة الفنية تواصل مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار



تواصل اللجنة الفنية للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل اجتماعاتها برئاسة الدكتور عبد الكريم اليرباني، لاستكمال مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر الحوار الوطني (ضوابط الحوار).

حيث ناقشت اللجنة المواد الخاصة بالأمانة العامة من حيث تكوينها وآلية تشكيلها، بالإضافة إلى إقرار مهام الجلسات العامة للمؤتمر.

كما دانت اللجنة محاولة الاغتيال الجبانة التي تعرض لها عضو اللجنة عبد القادر هلال، واعتبرت ذلك جريمة تستهدف التسوية السياسية والأمن والاستقرار.

وأشادت اللجنة بجهود وزارة الداخلية لاتخاذها الإجراءات الأمنية اللازمة والتحقيق في الحادث، مطالبة بسرعة الكشف عن الجناة وإحالتهم إلى القضاء لينالوا جزائهم العادل.

شطاره : الحوار الامل الوحيد لليمنيين

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٢م بتعيين لطفي جعفر شطاره عضوا في اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل.



وفي أول تصريحات له عقب تعيينه دعا لطفي شطاره الذي يقيم في لندن منذ مطلع التسعينيات كل الجنوبيين إلى المشاركة في الحوار الوطني باعتباره الوسيلة المثلى لحل القضية الجنوبية العادلة. وقال في حوار برنامج مساحة حرة على راديو اليمن تايمز إن من حق كل الجنوبيين أن يطرحوا مقترحاتهم ومطالبهم دون أي سقف على طاولة الحوار الوطني الذي قال إنه الامل الوحيد لكل اليمنيين خصوصا وأن الحوار يأتي بدعم اممي ودولي كبير.

وأعرب شطاره عن تفاؤله بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني .. داعيا في الوقت ذاته كل فصائل الحراك الجنوبي للمشاركة في الحوار الوطني. وقال: انه إذا لم ينجح الحوار فإنه لن يكون أمام اليمنيين سوى الاقتتال. مشيرا إلى أن نتائج الحوار الوطني هي من ستحدد شكل الدولة اليمنية في المستقبل.

قيادي اشتراكي ينصح قيادات الحراك بالمشاركة في الحوار

دعا القيادي البارز في الحزب الاشتراكي اليمني أنيس حسن يحيى، قيادات الحراك إلى مراجعة مواقفهم من مسألة المشاركة في الحوار الوطني.



ووجه رسالة مقتضبة إلى القيادي محمد علي أحمد، دعاه فيها ومن خلاله كافة قيادات الحراك، إلى المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني قائلا: إنه لا يزال هناك متسع من الوقت للتفكير واتخاذ الموقف السليم خدمة للقضية الجنوبية والوطن عموما. وقال أنيس يحيى مخاطبا محمد علي أحمد أتوقع أن تلعب دورا إيجابيا في حدث قيادات الحراك على المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني.. المؤتمر لا يملك أي سلطة على أحد مشيرا إلى أنه مازال هناك متسع من الوقت لمراجعة موقفكم، ومواقف قيادات الحراك، بما يخدم الوطن عموما والقضية الجنوبية تحديدا.

فيصل ابو راس: القضية الجنوبية والحوار



إيهما اليمنيون: مشاريعكم كثرت وارتبهاكم زاد، ونومكم طال... تعالوا إلى كلمة سواء بينكم، قبل أن يضع الوطن! القضية الجنوبية قضيتكم الأولى، على رأس قضايا أخرى هامة ومحقة، تتطلب التعامل والتعاطي معها بصداقية وطنية مسؤولة و جدية محقة فرطه، مع مكوناتها الفاعلة ووبما يعطمن لها الجميع من أجل المشاركة في الحوار الوطني، سفينة النجاة... وتوفير الأرضية الصلبة لانجاحه... فتعالوا إلى كلمة سواء بينكم من خلال صياغة ميثاق وطني يتم الاتفاق عليه والتوصل إلى ما يحفظ الكرامات ويضمن الحقوق والمساواة... يكون ملزما دستوريا وقانونيا، ومدعوم ماليا، ومضمون إقليميا ودوليا... ما لم سيصعب الحوار!

أكدت أن تنظيم القاعدة ليس له مكان في الحوار الباشا: إنجاز 95% من التحضيرات لانعقاد مؤتمر الحوار

من المدنيين في صنعاء والمحافظات الأخرى، ويحاول فرض نفسه بالقوة، لذلك هو منظمة إرهابية ولا مكان له في مؤتمر الحوار الوطني.



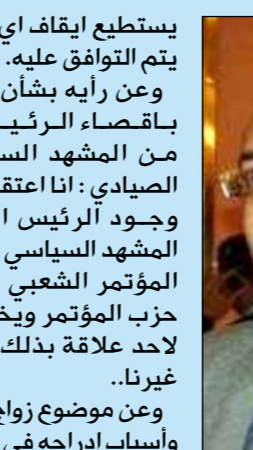
«الميثاق» - خاص أكدت اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل أمل الباشا أن اللجنة أنجزت ما نسبته 95% من التحضيرات والترتيبات لعقد المؤتمر قبل نهاية العام الجاري، ومن ذلك تحديد المحاور الرئيسية لاعماله ومنها القضية الجنوبية وقضية صعدة، والدستور، والعدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، والحقوق والحريات والحكم الرشيد والتنمية، والقضايا الاجتماعية والبيئية وذات البعد الوطني كالتأثير والسلاح والجماعات المسلحة ومكافحة الارهاب وترشيد الموارد الطبيعية، والقوات، وغيرها.

وقالت الباشا في تصريحات صحفية إن مؤتمر الحوار سينعقد على مدى ستة أشهر تقريبا ويتكون من ثلاث جلسات عامة، الأولى سيتم فيها اختيار رئاسة المؤتمر وستشكل المجموعات التسع الخاصة بالحوار بناء على القضايا المطروحة التي ستناقش محاورها في شهرين. ثم تعقد الجلسة العامة الثانية والتي يتم فيها اطلاع المؤتمر على ما توصلت إليه المجموعات وأخذ الملاحظات العامة، ثم تعود للعمل شهرين آخرين وبعد ذلك تعود للنقاش في الجلسة الثالثة العامة والتي سيتم فيها إقرار وثيقة المؤتمر بناء على ما توصلت إليه المجموعات من معالقات للقضايا التي ناقشتها والخروج بمقررات ملزمة للحكومة ومجلس النواب. وذكرت أن «أهم مخرجات المؤتمر ستكون المعايير المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية التي ستكلف بصياغة الدستور والتي ستعتمد على مقررات المؤتمر، خصوصا فيما يتعلق بشكل الدولة والذي سيعتمد على مخرجات مجموعات الحوار المتعلقة بمناقشة قضية الجنوب وقضية صعدة وقضايا الحقوق والحريات. وهذه اللجنة الدستورية ستقوم بصياغة الدستور الذي سيقدم فيما بعد للاستفتاء العام، وقالت: هنا ستكون قد حسنا ما إذا كان النظام الانتخابي الجديد رئاسيا أم برلمانيا، ويعدها تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليتم بعدها تشكيل الحكومة الجديدة».

وأشارت إلى أن اللجنة التحضيرية أعدت الخطة الإعلامية المصاحبة للمؤتمر والنظام الداخلي وكيفية تشكيل المجموعات ورئاسة المؤتمر وكيفية انعقاد جلسات المؤتمر والموازنة التقديرية وكل ما يكفل انجاح المؤتمر.

وتعددت مطالبات بعض الأطراف للحوثيين بوضع السلاح قبل الحوار مع أن هناك أطراف دخلت الحوار ولا تزال مسلحة. قال الصيادي: اعتقد أن الجميع في اليمن مسلح، كل الأطراف مسلحة، أنا استغرب من فرغ طبول الحرب على الحوثيين من خلال تلك الحملة الإعلامية، كيف تفرغ طبول الحرب على طرف في طولة الحوار، من أجل أن يخرج من الحوار ويذهب للقتال!..

يستطيع إيقاف أي قرار لم يتم التوافق عليه. وعن رأيه بشأن المطالبات باقتضاء الرئيس السابق من المشهد السياسي قال الصيادي: أنا اعتقد أن مسألة وجود الرئيس السابق في المشهد السياسي وعلى رأس المؤتمر الشعبي العام فهذا حزب المؤتمر ويخصه وليس لاحد علاقة بذلك لأن نحن ولا غيرنا..



وعن موضوع زواج الصغيرات وأسباب إدراجها في أعمال لجنة الحوار أوضح الصيادي أن ذلك ورد في المبادرة الخليجية وأنها نصت على ذلك في بنودها..

مستدركا بالقول: لم نقر مكان الحوار الوطني بعد.. وعن الإضافات الأخيرة إلى قوائم اللجنة وعمما إذا كانت أخلت بالتوازن السياسي بحسب تصريحات أحد الأعضاء.. قال الصيادي: صحيح أخلت بالتوازن السياسي لصالح الإصلاح لكن ليس لذلك أثر على سير النقاش وعملية التحضير للحوار ولكنها إبطائها.. بسبب كون المضافين لم يكونوا على اطلاع بما تم إنجازه.. بعيدا عن الانتماء السياسي.

وفي رده على سؤال عن مكان انعقاد جلسات الحوار الوطني قال الصيادي: مؤتمر الحوار لن يكون انعقاده في الخارج، كان هناك مقترح من اللجنة الفنية أن تعقد مخيما في الخارج من أجل استكمال جميع النقاط التي تستكمل والتفرغ على مدار الساعة لاستكمال مهامهم، لكن الرئيس عبدربه منصور هادي لم يسمح بذلك، وخير اللجنة أن أي محافظة في أي محافظة

مؤسسة كارينغي: الدعم الاقليمي والدولي عامل اساسي لإنجاح الحوار

تطرت لأبرز التحديات امام الحوار

١٩٩٤، عندما أصدر وزير العدل آنذاك المرتبط بحزب «الإصلاح»، عبد الوهاب الديلمي (و لاحقا الداعية النافذ الشيخ عبد المجيد الزنداني)، فتاوى اعتبرت الاشتراكيين كفارا، ودعت إلى شن الجهاد ضدهم. وفي أكتوبر المنصرم، أعلن الزعيم القبلي صادق الأحمر أنه سيقود حربا ضد الجنوبيين الذين لن يشاركوا في الحوار. وقد كانت الفتاوى وتصريح الأحمر الأخير موضع استهجان واسع من قبل الشماليين والجنوبيين على السواء.

كما اعتبر تقرير مؤسسة كارينغي من ضمن التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار ما يبذله «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» من محاولات مستمرة لتعطيل أي تقدم يمكن أن يقود إلى إحراز نجاح سياسي، في الوقت الذي يصير البيعض على وجوب مشاركة القاعدة في الحوار طالما أن الحوثيين والحراك - وكلاهما كيانان مسلحان - سوف يشاركان. وتعتقد المؤسسة أن الوضع على الأرض معقد جدا إلى درجة أن اليمنيين لا يستطيعون فرض سيادة القانون بدون مساعدة فرقاء من خارج دائرة التجاذبات.

ويؤكد التقرير أن الدعم الإقليمي والدولي هو من العوامل المهمة التي ستؤثر في نجاح الحوار الوطني أو فشله، إذ لا يستطيع الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق فعل أي شيء من دون القوى الميثاق وطني التي يكتسب دعمها قيمة أساسية وحيوية. ولكن في الوقت الحالي، يبدو هذا الدعم كافيا لضمان انعقاد الحوار ومشاركة كل المجموعات فيه على الرغم من الصعوبات. وغالب الظن أن المخاوف من تجدد الحرب الأهلية في اليمن ستستمر بانتظار حدوث تغيير كامل في الخطاب، وتبديد الشكوك التي تقف خلف هذه المخاوف.

إلى رؤية راسخة لفرض القانون والنظام. إلى ذلك نقل التقرير عن الناشطة غفراء الحرييري فتعتبر أن مشاكل الجنوب لم تتغير حتى بعد وصول جنوبي إلى رئاسة البلاد. وتقول إن «عدم الأمان والإقصاء والتهميش وغياب المساواة في المواطنة، لا تزال كلها موجودة، كما تلتفت إلى أن نجاح الحوار منوط بشرطين اثنين: «يجب أن تتوقف الخطب القبلية الموجهة ضد الجنوب، والفتاوى الدينية كذلك».

يعود الخطاب القبلي والديني المناهض للجنوب إلى أحدث



يعتبر الدكتور عادل الشجاع، أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء، أن الجماعات الإسلامية يمكن أن تعرقل أي حوار يقود إلى التوصل إلى اتفاق حول قيام دولة مدنية، مع أن الحزب الإسلامي الأكبر، «الإصلاح»، يرفع شعارات الدولة المدنية. ويضيف أن «الجماعات الإسلامية ترى أن الدولة المدنية تتعارض مع الإسلام. والإسلاميون يرفضون فكرة المساواة بين المسلمين وغير المسلمين، وبين الرجال والنساء».

وثمة تعقيدات أخرى أيضا. فصحيح أن «الإصلاح» يصّر على إشراك الحراك في الحوار، إلا أنه يصترف انطلاقا من حرصه على مصالحه الخاصة فهناك اعتقاد بأن روابط قوية تجمع بين «الإصلاح» و«عبد الله الناجي»، أحد القياديين الأساسيين في الحراك، الذي عين في سبتمبر الماضي عضوا في اللجنة الفنية للحوار. ويشير التقرير إلى أن القوى التقليدية في اليمن لا تزال تسيطر على المشهد السياسي والاجتماعي تماما كما كانت تفعل في ظل الرئيس السابق صالح وهي معرضة لخسارة الكثير إذا توصل الحوار

تقرير: ناصر الربيعي

قالت مؤسسة كارينغي للسلام في تقرير سياسي نشرت مؤخرا أن الدعم الإقليمي والدولي هو من العوامل المهمة التي ستؤثر في نجاح الحوار الوطني، مشيرة إلى أن هذا الدعم يبدو كافيا لضمان انعقاد الحوار ومشاركة كل المجموعات فيه على الرغم من الصعوبات.

وتطرق التقرير إلى ما يبذله الرئيس، عبد ربه منصور هادي، من جهود لحمل المجموعات المختلفة في البلاد على المشاركة في الحوار الوطني المزمع أن يبدأ في منتصف شهر نوفمبر الجاري. ويتوقع أن تتوزع جلسات النقاش على فترة زمنية تمتد لستة أشهر، وأن تتطرق إلى مجموعة من المسائل المتعلقة بالمرحلة الانتقالية. كذلك، يرتقب من الحوار في حال نجاحه، أن يتوصل إلى رؤية لقيام «دولة مدنية» - وهو هدف تناولته بطريقة أو بأخرى كل المجموعات المشاركة إضافة إلى مناقشة موضوع إعداد مسودة دستور جديد للبلاد. وتطرق التقرير إلى أبرز التحديات التي تواجه مؤتمر الحوار ومنها من يعرّفون بـ«الحراك» الذي ليست له قيادة موحدة، وهو يقوم على عدد من الرؤى المختلفة التي تدعي كل واحدة منها التكلم باسم الحركة كاملة. لكنها تلتقي كلها حول اهتمامات ثلاثة: تصحيح الشوائب في توحيد اليمن، وتطبيق الفدرالية، ومدى الحكم الذاتي أو الاستقلال في الجنوب.

وذكر التقرير أن كل السياسيين والأحزاب يجمعون تقريبا على أن مشاركة الحراك هي المفتاح للحوار، لكنها صعبة نظرا إلى طبيعته غير المنظمة. أما إذا اقتنع الحراك بالوحدة، فمعظم المجموعات المستاءة الأخرى ستحذو حذوه.